

او الصفرة ولذلك يسمى مسرفا وقيل المحترق هو الضارب الي السواد
والجراي هو الشويب المحرره انتهى وعلي التفسير الاول المحترق
يكون لواع في كلام المفسر واليه **قائل النفاس** بكسر النون من النفس
اي الدم او من نفس الصبح ظهر ويقال في فعله خفت المرأة بضم النون
وقتها مع كسر الفاء فيها والضم فتح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون
وكسر الفاء لا غير ذكر في شرح المهذب وهو لغة الولادة وشرعا
هو الدم الخارج عقب **الولادة** بالياء في لغة قليلة جرت على الالسنه
والكثير تركها كما ذكره النووي في تحريمه اي تمام خروج الولد اي
جميع ما في الرحم ولو علقه او مضغه وقبل خمسة عشر يوما من الولادة
فقول المصنف عقب جري على الغالب فالولم تؤد ما الا بعد خمسة
عشر من الولادة قال الاسوي فلا نفاس لها بالكلية في احوالها
كما قاله في شرح المهذب انتهى وحيث لم يتصل بالولادة فابداه
من روية الدم كما صح في التحقيق وموضع من شرح المهذب قد من
التقاليد نفاس فيه لكنه محسوب من السنين كما قاله البلقي فيقال
ولم ادر من حقق هذا انتهى وخروج الدم الخارج مع الولد احوال الطلق
فهو دم فساد نغم المتصل من ذلك بحيثها المتقدم فهو حيض وهذا
شامل للخارج مع الولد وهينبذ فلا فاصل في هذه الصورة بين
الحيض والنفاس بخلاف ما اذا اجاز النفاس السنين فلا هو من طهر
فاصل بينه وبين الحيض المتأخر عنه وكان الفرق الاكتفاء بالفضل
بالولادة والدم الخارج بين المؤمنين او بعد خروج عضودوا
الباقى فهو حيض ولعله في الثاني اذا لم يكن طلق او اتصل بحيض
سابق **والاستحاضة** هو الدم الخارج في غير ايام الحيض كان

جاوز

جاوز الدم الكثرة كما سيأتي **وايام النفاس** بان لا يكون بعد الولادة
وفي اصل الروضة الاستحاضة قد تطلق على كل دم تراه المرأة غير
دم الحيض والنفاس سواء افضل بالحيض الجاوز الكثرة ام لم يتصل
كالذي تراه لسبع سنين مثلا وقد يطلق على المتصل خاصة ويسمي
كثيره دم فساد ولا تختلف الاحكام في جميع ذلك انتهى **واقبل الحيض**
ثمانية ايام وليلة اي قدس ذلك متصلا وهو اربع وعشرون ساعة
ووجه التعيين بقولنا متصلا ان الكلام في الاقل فقط ولا يتصور
الاقل فقط الا مع الاتصال لانه لو تخلله فعا فان كان مجموع الدم
قدس يوم وليلة فمجموع الدم مع التقابيلها حيض فلم يوجد الاقل
قطا او دون ثيوم وليلة ولا هيمن مطلقا **والكثرة خمسة عشر يوما**
بليا ليهما وان لم يتصل الدماغ ببلع مجموعها قدس يوم وليلة كان
تري وقتادما ووقتادما وبلغ مجموع الدم اقل من ثيوم وليلة
فيحكم على التقابيلها حيض تبعا **وعا اليه ست اوسبع** من الايام
بليا ليهما وذكر العدد لخوف المحدث واصل ذلك كله استقر الاما
السابق في احوالهم عنه وثبت مستفيض عن السلطان التابعين
فمن بعدهم ان الكثر للحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة وخبر لا يكون
الحيض اكثر من عشرة ايام ولا اقل من ثلاثة ايام وقول انه للحيض
ثلاثة اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر قال في شرح المهذب فكما
ضعيفة متفق على ضعفها عند المحدثين وخبر مكث احدا ان
وهيها الاتصال باطل كما قاله في شرح المهذب **واقبل النفاس** من
الخلقة وفي التحقيق كالتيب حجة وفي الروضة لاحد لا قل اي وفي
التحقيق كالتحقيق لا يتقد بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد

تفسير النفاس وايامه وحده كذا
واما خبر اقل الحيض من ايام